مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد الثالث والسبعون (مارس ٢٠٢٢)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العدد الثالث والسبعون - مارس ٢٠٢٢

تصدر شهريًّا

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبيـر عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
نهـا نـوار رئيس وحدة البحوث العلمية
ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
رانـدا نـوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر
رشا عاطف وحدة النشر
أمـل حسـن وحدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني
إسـلام أشـرف وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
أ.د. أحمد محمد فؤاد أ.د. نبيـل رشـاد

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

• وسائل التواصل:
جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر رئيس قسم التاريخ السابق - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد محمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت رئيس قسم التاريخ والحضارة الأسبق - كلية اللغة العربية
  فرع الزقازيق - جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم عبدالله كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي كلية الآداب - نائب رئيس جامعة عين شمس السابق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٧٣

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات التاريخية:**	
١- **صلاح الدين الأيوبى (١١٣٨-١١٩٣م) في رؤية المؤرخ الجزائري عواد المنور** ..... أ.د. محمد مؤنس عوض	٣-٢٤
٢- **السياسة الأمنية بالعراق في عهد معاوية بن أبى سفيان (٤٠هـ-٦٠هـ/٦٦٠م-٦٨٠م)** ..... د. إسلام إسماعيل عبدالفتاح أبوزيد	٢٥-٥٤
٣- **نظام الوقف في الهند في ضوء نقوش إقليم غرب البنغال في العصرين السلطاني والمغولي (ق٧-١١هـ/١٣-١٧م)** ..... الباحث/ محمود أحمد محمد إمام	٥٥-١٠٤
٤- **الرؤية الصهيونية للاستيطان** ..... الباحث/ وائل عبدالحكيم ربيع	١٠٥-١٢٠
٥- **الصور غير التقليدية للإرهاب «الإرهاب الفكرى نموذجًا»** ... د. نهاد أحمد مكرم عبد الصمد	١٢١-١٥٦
دراسات اللغة العربية:	
٦- **الاستلزام الحواري بين الأصالة والمعاصرة** ..... الباحث/ عبدالمنعم عبدالله عبدالمنعم محمود	١٥٩-١٨٢
٧- **مَنْعُ العامل من العَمَلِ فيما قَبْلَهُ في النَّحْوِ العَرَبِيِّ «نماذجُ من الأفعالِ والأسماءِ والحروفِ»** ..... الباحث/ محمد طارق محمد عبد العزيز النجار	١٨٣-٢١٨

تابع محتويات العدد ٧٣

عنــوان البحـــث	الصفحـــة
الدراسات الاجتماعية:	
٨- التكنولوجيـة الزراعيـة دراسـة سوسـيولوجية علـى عينـة مـن بـدو محافظـة مطروح	٢٢١-٢٥٦
الباحثة/ أريج محمود سيد أحمد بلتاجي رخا	
الدراسات الإعلامية:	
٩- دور القنوات الإخبارية في تشكيل الإتجاه المعرفي للجمهور إزاء التعايش السلمي	٢٥٩-٣٠٢
الباحث/ مصطفى ياسين طه	
١٠- أطر معالجة الصفحات الإخبارية على مواقع التواصل الاجتماعي لقضية الهجرة غير الشرعية	٣٠٣-٣٣٠
الباحث/ صفاء علي جبار	

مَنْعُ العامل من العَمَلِ فيما قَبْلَهُ في النَّحْوِ العَرَبِيِّ

«نماذجُ من الأفعالِ والأسماءِ والحروفِ»

الباحث/ محمد طارق محمد عبد العزيز النجار

مدرس مساعد بقسم اللغة العربية

كلية الآداب – جامعة عين شمس

mmm_nag2012@yahoo.com

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

يحاول هذا البحثُ الولوجَ إلى مسألةٍ من مسائل نظرية العامل في النحو العربي، تلك النظرية التي شغلت الدرسَ اللغوي لقرونٍ طويلة، ولا تزال تزخرُ بالخبايا والمسائل الدقيقة، التي يمكن من خلال تتبعها تأكيد أهمية هذه النظرية، ومدى اكتمال مباحثها، ودقَّةِ أركانها.

وموضوع البحث هو (منعُ العامل من العمل فيما قبله)؛ فالعامل يكون إمَّا فعلًا، وإمَّا اسمًا، وإمَّا حرفًا، وهذه العوامل قد يتقدم عليها معمولها، نحو قولِك: ضربتُ زيدًا، وزيدًا ضربتُ. ولكنَّ الناظرَ في متون النحوِ يلاحظُ تكرار جملة (لا يعمل فيما قبله) ومن هنا كانت فكرة هذا البحث. فما هي العوامل التي لا تعمل فيما قبلها؟ وما عِلَّةُ منعها من العمل فيما قبلها؟ وهل هناك أثرٌ نحويٌ أو دلاليٌ لهذا المنع؟

وقد اتضَحَ أنَّ هذه العواملَ كثيرةٌ ومتنوعةٌ، وعِللَ مَنْعِها مختلفةٌ؛ لذا اختار الباحثُ أن يمثِّلَ لهذه العوامل التي لا تعمل فيما قبلها من خلال عرضِ نماذجَ من الأفعال والأسماء والحروف التي لا تعمل فيما قبلها، أو تمنع العامل من العمل فيما قبله؛ مع بيان علة المنع، والأثر المترتب على المنع.

Abstract:

This research attempts to reach one of the issues of the factor theory in Arabic grammar, that theory that occupied the linguistic lesson for centuries and is still replete with mysteries and subtle issues, through which it can be traced to confirm the importance of this theory, the completeness of its investigations, and the accuracy of its foundations.

The research topic is (preventing the (amel) from working before him). The factor is either a verb, a noun, or a letter, and these factors may take precedence over the action, towards your saying: I hit zaid, and zaid I hit. However, one who looks at the books of grammar notices the repetition of a sentence (not working in what preceded it), hence the idea of this research. What are the factors that do not work before? What is the reason for preventing her from working before her? Is there a grammatical or semantic effect of this prohibition?

It became clear that these factors are many and varied, and the causes of preventing them are different. Therefore, the researcher chose to represent these (awamel) that did not work before them by showing examples of verbs, nouns and letters that do not work before them, or prevent the (amel) from working before him. With an explanation of the cause of prevention, and the effect of prevention.

مقدمة:

شغلت نظريةُ العاملِ الفكرَ النحويَّ لقرونٍ مُتعاقِبَةٍ، ولا تزالُ تشغلُهُ حتى يومنا هذا؛ وذلك لما امتلكَتْهُ تلك النظريةُ من مقوماتٍ جعلتْها النظريةَ النحويَّةَ الأقربَ إلى الاكتمالِ والدِّقَّةِ العلميَّةِ. وتعددت الدراسات والبحوث حول هذه النظرية؛ واختلفت الآراءُ بين المؤيدين لها، المدافعين عنها، وبين الرافضين لها، الدَّاعين إلى إلغائها.

أمَّا موضوع هذا البحث، فيتعلقُ بمنْعِ العامِلِ من العمل فيما قبله، وهذا المنع يكون إما بوسطة أداة تمنع العامل من العمل فيما قبله؛ كـ(ما النافية، ولا النافية الواقعة في جواب القَسَمِ)، وإما بلا واسطة؛ بأن يكون العاملُ ضعيفًا فلا يتصرف في عمله، فلا يتقدم عليه معموله، ولا يعمل في معموله إذا تقدَّم عليه.

والغرضُ الرئيسُ من هذا البحثِ هو إلقاءُ الضوءِ على مسألةِ منع العامل من العمل فيما قبله؛ من خلال تَتَبُّعِ الإشارات المتفرقة في كُتُبِ النُّحاةِ لِعِلَلِ المَنْعِ ، ومحاولة إيضاح تلك العلل، وإبراز الأثر النحوي والدلالي المترتب على منع العامل من العمل فيما قبله.

إشكالية البحث:

وقد تمثلت إشكالية هذا البحث في عددٍ من التساؤلات: ما هي العوامل التي لا تعمل فيما قبلَها؟ والتي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؟ وما عِلَّةُ منعها من العمل؟ هل هي علة نحوية، أم دلالية، أم هما معًا؟ وما الأثرُ الدِّلالِيُّ والنحوِيُّ المترتبُ على هذا المنع؟ وهل هناك خلافٌ بين النحاة في مسائل منع العامل أو إعماله فيما قبله؟

هدف البحث:

يهدف الباحثُ إلى الوصول إلى جملة العوامل التي لا تعمل فيما قبلها، والأدوات المانعة لما بعدها من العمل فيما قبلها، ومعرفة أسباب منعها من العمل،

والأثر النحوي والدلالي المترتب على إعمال هذه العوامل، وإعمال ما بعدها فيما قبلها، وتحديد مسائل الخلاف بين النحاة، ومحاولة ترجيح أحدها من خلال عرض تلك المسائل على الدراسات اللغوية الحديثة، وعلى قواعد التوجيه النحوية. **وقد اعتمدَ البحث على المنهج الوصفي معوِّلًا على التحليل**، فأرصدِ المسألة النحوية في كتبُ النحاة، محلِّلا آراءهم، وموضحًا عللَ المنع، ومُدَعِّمًا تلك العلل بنصوصٍ من القرآن الكريم، والشعر.

الدراسات السابقة:

لم يقع الباحثُ على دراسة علمية تجمع العوامل التي لا تعمل فيما قبلها، وتوضح الأسباب التي منعت العامل من العمل فيما قبله، وأثر ذلك المنع الدلالي والنحوي.

وهناك رسالة ماجستير بعنوان (موانع عمل العوامل للباحث محمود الحسن مولانا شمس الحق) تعرَّضَ فيها لمسألة منع العامل من العمل فيما بعده؛ فتحدَّث عن الأفعال التي تُمنعُ من العمل بالإلغاء والتعليق، وتحدَّث عن الحروف التي تُمنع من العمل وهي (ما) وأخواتها، و(إنَّ) وأخواتها ، و(لا) النافية للجنس، و(إذن) الناصبة للفعل المضارع، وبعض الحروف الجَّارَّةِ كـ(رُبَّ، والباء، والكاف، ومِنْ).

ثم تحدَّث عن الأسماء التي لا تعمل فيما بعدها وهي (قَبلُ، وبعدُ، وبين، وإذ، وحيثُ) إذا وليتها (ما الكافَّة). والباحثُ في تلك الرسالة لم يتطرق إلى منع العوامل من العمل فيما قبلها.

هيكل البحث:

يقع هذا البحث في مقدمة، أوضح فيها إشكالية البحث، وهدفه، والدراسات السابقة، وثلاثةِ مباحث؛ فقد اخترتُ أن أُمَثِّلَ لهذه المسألة من خلال الأفعالِ التي لا

تعمل فيما قبلها، والأسماءِ التي لا تعمل فيما قبلها، والحروفِ التي تمنع العامل من العمل فيما قبله:

المبحث الأول: الحروف التي تمنع العامل من العمل فيما قبله(ما النافية، لا النافية الواقعة في جواب القسم) نموذجًا.

المبحث الثاني: الأفعال التي لا تعمل فيما قبلها (الفعل المؤكَّد بالنون) نموذجًا.

المبحث الثالث: الأسماء التي لا تعمل فيما قبلها (كَمْ، وكأيِّن) نموذجًا.

ثم **الخاتمة** التي أذكر فيها أهم ما توصل إليه البحثُ من نتائج.

المبحث الأول

(ما) النافية، و(لا) النافية الواقعة في جواب القسم

سيدور الحديثُ في هذا المبحث على مطلبين:

١. **(ما) النافية.**

٢. **(لا) النافية الواقعة في جواب القسم.**

المطلب الأول: (ما) النافية، ومنعها العامل من العمل فيما قبلها:

اختلف النحاة البصريون والكوفيون في جواز تقدم ما بعد (ما النافية) عليها؛ فذهب البصريون إلى امتناع ذلك، يقول ابن السرَّاج:" تقول: "ما زيدٌ آكلًا طعامَك"، ولا يجوزُ أن تقدِّمَ "طعامَكَ" فتقول: "طعامَكَ ما زيدٌ آكلًا" ولا يجوز عندي تقديمُهُ وإن رفعتَ الخبرَ، وأما الكوفيون فيجيزون: "طعامَكَ ما زيد آكلًا" يشبهونها "بلَم" و"لَنْ" وأَباهُ البصريون..."[١].

وقد فَصَّلَ أبو البركات الأنباري القولَ في هذا الخلاف في الإنصاف[٢]، وملخصه أنَّ البصريين يرون أن (ما النافية) أشبهت حرف الاستفهام من باب أنها تدخل على الاسم والفعل، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك (ما) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى جواز تقدم ما في حيِّز (ما النافية) عليها؛ لأنهم شبهوها بـ(لَمْ) و(لَنْ) و(لا)؛ لأنها نافية، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها؛ نحو: زيدًا لَمْ أَضْرِبْ، وعَمرًا لن أُكْرَمَ، وبِشْرًا لا أُخْرِجُ.

وقد رُدَّ على كلام الكوفيين بأن الحرفين (لَمْ، ولنْ) لا يليهما إلا الفعلُ، فصارا بمنزلة بعض الفعل، بخلاف (ما) فإنها يليها الاسم والفعل، وأمَّا (لا) فإنما جاز

التقديم معها – وإن كانت يليها الاسم والفعل– لأنها حرفٌ متصرفٌ فعمل ما قبله فيما بعده؛ نحو قولك: جِئت بلا شيء، فيعمل ما قبله فيما بعده؛ فإذا جاز أن يعمل ما قبله فيما بعده جازَ أن يعمل ما بعده فيما قبله.

المطلب الثاني: لا النافية الواقعة في جواب القسم:

لا النافية لها عدَّةُ أوجهٍ[٣]:

١. أن تكون عاملة عملَ (إنَّ)؛ وذلك إذا أُريدَ بها نفيُ الجنسِ، نحو قولك: "لا صاحبَ جودٍ ممقوتٌ"، وقولك:" لا طالعًا جبلًا حاضِرٌ"، وقولك:" لا حسنًا فعلُهُ مذمومٌ"، وقولك:" لا رَجُلَ في الدار".

٢. أن تكون عاملة عملَ (ليس)؛ نحو قول الشاعر[٤]:

مَنْ صدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ

و(لا) هذه تختلف عن (ليس) من ثلاث جهات: الأولى: أن عملها قليلٌ، حتَّى ادُّعِيَ أنه ليس بموجود. والثانية: أن ذِكْرَ خبرِها قليلٌ. والثالثة: أنها لا تعمل إلا في النكرات.

٣. أن تكون عاطفةً، بثلاثة شروطٍ؛ أحدها: أن يتقدمها إثباتٌ نحو قولك: جاء زيدٌ لا عمروٌ. أو أمرٌ نحو: اضرِبْ زيدًا لا عمرًا. والثاني: ألَّا تقترن بعاطفٍ؛ نحو قولك" جاءني زيدٌ لا بل عمروٌ" فالعاطف (بل). والثالث: ألَّا يتعاند متعاطفاها، بمعنى أن يكون ما بعدها غير صالحٍ لإطلاق ما قبلها عليه، فلا يجوز مثل :" جاءني رجلٌ لا زيدٌ"؛ لأن زيدًا يصدقُ عليه كونه رجلًا، ويجوز مثل قولك: جاءني رجلٌ لا امرأةٌ.

٤. أن تكون غير عاطفة؛ وتنقسم إلى قسمين؛ قسم داخل على الأفعال، وقسم داخلٌ على الأسماء.

فأما القسم الداخل على الأفعال فلا تدخل عليها غالبا إلا مضارعة فتخلصها للاستقبال نحو قولك: لا يقوم زيدٌ. وتلزم في القسم جوابا له، وربما حُذفت للدلالة في القسم، إذ جواب القسم في الإيجاب باللام والنون، فيقال: تالله لا يقومُ زيدٌ(٥).

وأمَّا الداخلة على الأسماء؛ فمنها ما يدخل على المعرفة ومنها ما يدخل على النكرة؛ فالداخلة على المعارف غير عاملة لأنها غير مختصة نحو: لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ. والداخلة على النكرات هي النافية للجنس.

٥. أن تكون جوابًا متناقضًا لـ(نَعَمْ).

- **منع (لا) النافية الواقعة في جواب القسم العاملَ من العمل فيما قبله:**

أشار الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في تحقيقه لشرح ابن عقيل إلى أنَّ (لا) النافية الواقعة في جواب القسم تمنع ما بعدها عن العمل فيما قبلها؛ حيث يقول في سياق حديثه عن الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وقد عدَّها عشرة أشياء:" العاشر: بعض حروف النفي، وهي "ما " مطلقا، نحو: زيدٌ رجل ما ضربته، و" لا " بشرط أن تقع في جواب قسم، نحو زيدٌ والله لا أضربه، فإن كان حرف غير " ما " و" لا " نحو: زيدٌ لم أضربه، أو كان حرف النفي هو " لا " وليس في جواب القسم، نحو: زيدٌ لا أضربه فإنه يترجح الرفع ولا يجب، لأنها حينئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها"(٦).

فالكلام السابق يشير إلى شرطٍ يجبُ أن يتوفر في (لا) النافية لكي تمنع ما بعدها من العمل فيما قبلها، وهو أن تكون واقعة في جواب القسم، وهنا يطرح السؤال نفسه: لِمَ تمنع لا النافية العامل من العمل فيما قبله إذا كانت واقعة في جواب القسم؟

ويتحدث ابن هشام في المُغْنِي عن (لا النافية) فيقول:" وَقيل إِنْ وَقعت فِي صدر جَوَاب القَسَمِ فلهَا الصَّدْرُ؛ لحلولها مَحلَّ أدوات الصَّدْر وَإِلَّا فَلَا(٧)، وَهَذَا هُوَ

الصَّحِيح وَعَلِيهِ اعْتمد سِيبَوَيْهِ إِذْ جعل انتصاب حب العرَاق فِي قَوْله[٨]:

(آلَيْتُ حَبَّ الْعرَاقِ الدَّهْرَ أطْعَمهُ ...)

على التَّوَسُّع وَإِسْقَاط الْخَافِض وَهُوَ على، وَلم يَجعله من بَاب (زيدًا ضَربْتُهُ) لِأَن التَّقْدِير لَا أطْعمهُ، و (لَا) هَذِه **لَهَا الصَّدْر فَلَا يعْمل مَا بعْدهَا فِيمَا قبلهَا وَمَا لَا يعْمل لَا يُفَسر فِي هَذَا الْبَاب عَاملًا**"[٩].

وقد تطرق السيوطي للحديث عن لا النافية ومنعها للعامل من العمل فيما قبلها في موضعين من كتاب الهمع؛ الموضع الأول في حديثه عن صدر الكلام؛ حيث يقول:" صدر الكَلَامِ للاستفهام والتحضيض والتنبيه غير (هَا) وَلَام الِابْتِدَاء وَلَعَلَّ وَمَا النافية فَلَا يقدم عَلَيْهَا مَعْمُول الفِعل بعدهَا؛ لَا يُقَال عمرًا مَا ضرب زيدٌ. وَفِي لَا النافية أَقْوَال؛ أَحدُهَا: أَن لَهَا الصَّدْرَ كـ(مَا). ثَانِيهمَا وَثَالِثهَا- وَهُوَ الْأَصَح- إِن كَانَت فِي جَوَاب قسم، (وَربّ) غَالِبا لَا للتنفيس فِي الْأَصَح"[١٠].

والموضع الآخر، في سياق حديثه عن الاشتغال؛ حيث يقول:" (وتالي لَا) النافية من المعلقات نَحْو زيد لَا أضربه وَزيد وَالله لَا أضربه (أَو) تالي حرف تَنْفِيس نَحْو زيد سأضربه أَو سَوف أضربه (خلاف مَبْنِيّ على تقدم معمولها) فَمن أجَازه فِيهَا جوز الِاشْتِغَال وَالنّصب فِي الِاسْم السَّابِق وَمن مَنعه فِيهَا مَنعه وَأوجب الرّفْع وَالأَصَح فِي الشَّرْط وَالْجَوَاب الْمَنْع وَفِي لَا التَّفْصِيل وَهُوَ الْمَنْع فِي جَوَاب الْقسم دون غَيره..."[١١].

فالعلة -إذن- في منع ما بعد لا النافية الواقعة في جواب القسم من العمل فيما قبله، هي أن (لا) النافية إذا وقعت في جواب القسم كان لها حق الصدارة، فلا يتقدم شيء مما في حيزها عليها؛ لذلك لم يعمل العامل في قولك: زيدٌ والله لا أضربُهُ؛ لأن (لا) وقعت جوابًا للقسم فتأكد لها الحق في صدارة الجملة التالية لها، فلا يعمل شيء مما بعدها فيما قبلها.

ومن الأثر الدلالي لمنع ما بعد النفي من العمل فيما قبله، ما ذكره السمين الحلبي من الخلاف في تقدير العامل في﴿ يَوْمَ تَمُورُ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٌ ۝٧ مَّا لَهُۥ مِن دَافِعٍ ۝٨ يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ۝٩﴾[١٢]؛ حيث يقول:" قوله: ﴿يَوْمَ تَمُورُ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ فيه ﴿واقعٌ﴾ أي: يقعُ في ذلك اليومِ، وعلى هذا فتكونُ الجملةُ المنفيةُ معترضةً بين العاملِ ومعمولِه. ويجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ فيه ﴿دافعٌ﴾ قاله الحوفي، وأبو البقاء ومنعه مكي. قال الشيخ: "ولم يذكرْ دليلَ المنع" وقلت: قد ذَكَرَ دليلَ المنع في (الكشف) إلاَّ أنه ربما يكونُ غَلَطاً عليه، فإنه وهمٌ وأنا أذكُر لك عبارتَه. قال رحمه الله: "العامل فيه﴿ واقعٌ ﴾ أي: إنَّ عذاب ربك لَواقعٌ في يومِ تمورُ السماءُ مَوْراً. ولا يَعْمل فيه﴿ دافعٌ ﴾لأنَّ المنفيَّ لا يعمل فيما قبل النافي. لا تقول:(طعامَك ما زيدٌ آكلاً)، رفعْتَ(آكلاً) أو نَصَبْتَه أو أَدْخَلْتَ عليه الباءَ. فإن رَفَعْتَ الطعامَ بالابتداءِ وأوقَعْتَ (آكلاً) على هاءٍ جازَ، وما بعد الطعام خبرٌ" انتهى. وهذا كلامٌ صحيح في نفسِه، إلاَّ أنه ليس في الآية شيءٌ من ذلك؛ لأنَّ العاملَ وهو ﴿دافعٌ﴾ والمعمولُ وهو ﴿يومَ﴾ ، كلاهما بعد النافي وفي حَيِّزه..."[١٣].

ومن ذلك أيضًا ما ذكره أبو حيَّان من الخلاف في تقدير العامل في:﴿يَوْمَ تُبْلَى﴾ في قوله تعالى﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩ فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾[١٤]؛ حيث يقول:" ﴿إِنَّهُ﴾: الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْخَالِقِ الدَّالِّ عَلَيْهِ خُلِقَ. ﴿عَلى رَجْعِهِ﴾، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَقَتَادَةُ: الضَّمِيرُ فِي رَجْعِهِ عَائِدٌ عَلَى الْإِنْسَانِ، أَيْ عَلَى رَدِّهِ حَيًّا بَعْدَ مَوْتِهِ، أَيْ مَنْ أَنْشَأَهُ أَوَّلًا قَادِرٌ عَلَى بَعْثِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ. وَقَالَ الضَّحَّاكُ: عَلَى رَدِّهِ مِنَ الْكِبَرِ إِلَى الشَّبَابِ.

وَقَالَ عِكْرِمَةُ وَمُجَاهِدٌ: الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى الْمَاءِ، أَيْ عَلَى رَدِّ الْمَاءِ فِي الْإِحْلِيلِ أَوْ فِي الصُّلْبِ. وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ وَقَوْلِ الضَّحَّاكِ يَكُونُ الْعَامِلُ فِي يَوْمَ تُبْلَى

مضمر تَقْدِيرُهُ اذْكُرْ. وَعَلَى قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ، فَقَالَ بَعْضُ النُّحَاةِ: الْعَامِلُ ﴿نَاصِرٍ﴾ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلا ناصِرٍ﴾، وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا، وَكَذَلِكَ مَا النَّافِيَةِ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا عَلَى الْمَشْهُورِ الْمَنْصُورِ..."[١٥].

المبحث الثاني

الأفعال التي لا تعمل فيما قبلها (الفعل المؤكَّد بالنون) نموذجًا

يؤكَّدُ الفعل المضارع وفعل الأمر بنونِ التوكيد الثقيلة أو الخفيفة ؛ إحداهما مشدَّدَة مبنيَّة على الفتح، والثانية مخففة مبنية على السكون؛ كالنونين في قوله تعالى ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾[١٦]

واختلف النحاةُ –البصريون والكوفيون– في نونَيْ التوكيد؛ هل هما أصلان، أم أنَّ الخفيفةَ فرعٌ على الثقيلة؟ فمذهب البصريين أنهما أصلان " لِتَخالُفِ بعضِ أحكامِهما، ولأنَّ التوكيدَ بالثقيلة أشدُّ؛ قاله الخليل. ومذهبُ الكوفيين أن الخفيفة فرعٌ للثقيلة..."[].

أمَّا عن الأثر المعنوي لنون التوكيد؛ فيقول الأستاذ عباس حسن:" الأثر المعنوي لهذه النون هو: توكيد المعنى...، وتخليص زمن المضارع للاستقبال، وتقوية الاستقبال في فعل الأمر أو إرجاعه إليه.

وقد تفيد النون –مع التوكيد– الدلالة على الإحاطة والشمول إذا كان الكلام لغير الواحد، ففي مثل: يا قومَنا اِحذَرُنَّ مَكايدَ الأعداء ... يكون المراد: يا قومنا كلَّكم، أو جميعَكم، فَرْدًا فَرْدًا ...

وخلاصة كل ما تقدم: أنهما حرفان من أحرف المعاني، يلحقان بآخر

المضارع وآخر الأمر، لتلخيص هذين الفعلين للزمن المستقبل، ولا يلحقان بهما ولا بغيرها من الأفعال التي لا يراد منها المستقبل الخالص، ولا أسماء الأفعال مطلقا، ولا سائر الأسماء، والحروف. وأن فائدتهما المعنوية هي: تأكيد المعنى وتقويته بأقصر لفظ، وتخليص المضارع للزمن المستقبل، وتقوية الاستقبال في الأمر، أو إرجاعه إليه، وأنهما قد يفيدان –مع التوكيد– الشمول والعموم في بعض الصور..."[١٨]. فنون التوكيد –إذن– تدخل على الفعلين المضارع والأمر فقط؛ ويُشترَطُ في المضارع أن يكون دالًا على الاستقبال؛ أمَّا الأمر فدلالته على المستقبل بَيِّنَة؛ ولا يؤكَّدُ الفعل الماضي بالنون؛ وأمَّا ما وردَ عن العربِ من تأكيدهم الماضي، كما في قول الشاعر[١٩]:

دامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا لولاكِ لمْ يَكُ للصَّبابَةِ جانِحًا

فمحكوم عليه بالشذوذ؛ والذي سوَّغَ ذلك أنَّ الفعلَ مستقبل معنىً؛ لأنه بمعنى الدَّعاء[٢٠].

والفعل المؤكَّدُ بالنون لا يعمل فيما قبله؛ فلا يجوز أن تقول: زيدًا اضرِبَنَّ؛ بإعمال الفعل المؤكد (اضرِبَنَّ) في (زيدًا)، وقد وردت بعض الإشارات المتناثرة في كتب النحاة إلى منع الفعل المؤكَّدِ بالنون من العمل فيما قبله؛ ومن تلك الإشارات ما ورد في شرح الرضي على الكافية؛ حيث يقول الرضي في باب المفعول به:" ويجبُ تأخيرُ منصوبِ الفعلِ عنه إنْ كان الفعلُ بنون تأكيدٍ مُشَدَّدَةٍ أو مُخَفَّفَةٍ، فلا يُقالُ: زيدًا اِضْرِبَنَّ، ولعلَّ ذلك لكون تقديم المنصوبِ على الفعل دليلًا في ظاهر الأمرِ على أنَّ الفعلَ غير مُهِمٍّ، وإلا لم يؤخَّر عن مرتبته؛ أي الصدر، وتوكيدُ الفعلِ مؤذِنٌ بكونه مهمًّا فيتنافران في الظاهر"[٢١].

فالرضيُّ يقدِّمُ تفسيرًا دلاليًا لامتناع تقديم معمول الفعل المؤكَّد بالنون عليه؛ فالتقديم والتأخير يكون للعناية والاهتمام بالمُقَدَّمِ، وهو ما ذكره سيبويه في سياق حديثه

عن تقديم المفعول به على الفاعل:"... كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانُهُ أهمُّ لهم، وَهُمْ ببيانِهِ أَعْنَى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"(٢٢)، وقد أكَّد الجرجانيُّ كلامَ سيبويه عن أهمية التقديم والتأخير وأثره في تغيير الدلالة؛ فقد ضرب الجرجاني بابًا للتقديم والتأخير في دلائل الإعجاز؛ وضَّحَ فيه دور التقديم والتأخير في إيضاح المعنى، وبيان صحيح الكلام من فاسده، فيقول في مقدمة هذا الباب:" واعلَمْ أنَّا لم نجدْهُم اعتمدوا فيه شيئًا يجري مجرى الأصل، غير العناية والاهتمام..."(٢٣)، ولذلك امتنع تقديم معمول الفعل المؤكد عليه لأنه لا فائدة من تقديمه؛ فلو قلتَ: زيدًا اضربنَّهُ، كأنَّكَ تولي زيدًا العناية والاهتمام، ومع ذلك فقد جعلت الفعلَ مؤكَّدًا وهذا يعني أنَّكَ توليهِ العناية والاهتمام، فينتجُ لَبسٌ، وتَنافُر دلالي في الجملة؛ والمخرجُ من هذا التنافر، يكون بمنع تقديم معمول الفعل المؤكَّدِ بالنون عليه، لكي يتضح للمتلقي أنَّك إنما تَهتم بالفعل (الضَرْب)، وليس المفعول (الشخص المضروب).

وقد أخذَ النُّحاةُ على ابن مالكٍ تقديمه معمول الفعل المؤكد بالنون في عِدَّة مواضع من الألفية؛ منها قوله في باب " المعرب والمبني"(٢٤):

والرَّفْعَ والنصبَ اجعلَنْ إعرابا لاسمٍ وفعلٍ نحو: لن أهابا

وقوله في باب "النائب عن الفاعل"(٢٥):

وثالثَ الذي بهمز الوصلِ كالأول اجعلنَّه كاستُحلي

وقوله في "باب التمييز"(٢٦):

والفاعلَ المَعنى اِنْصِبَنْ بأَفْعَلا مفضِّلاً كأنت أعلى مَنْزِلا

فقد ذكر الصَّبَّان في حاشيته على الأشموني أنَّ السيوطيَّ اعترضَ على تقديم معمول الفعل المؤكَّدِ، فيقول الصَّبَّان:" قوله: "والرفع والنصب اجعلن إعرابًا" اعترضه السيوطي بأن الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه والناظم مشى على ذلك في عدة مواضع كقوله:

والفاعلَ المعنى انصبَنْ بأَفْعَلا

وقوله:

وبه الكافَ صِلا

وعلَّلَهُ بعضُ شرَّاح الجزولية بأن تأكيد الفعل يقتضي اهتمامًا به فيُقَدَّم أفاده الشيخ يحيى. وينبغي حملُ امتناعِ التَّقدُّمِ إنْ سلم على حالة الاختيار دون الضرورة كما هنا، وحينئذٍ يندفع الاعتراض..."(٢٧).

فلا شكَّ أن المخرجَ الصحيح لتقديم ابن مالك معمول الفعل المؤكَّد عليه، هو الضرورة الشعرية.

وربما كانت عِلَّة ضعف الفعل المؤكَّد بالنون، أنَّ الأصل في الفعل عدم التأكيد بالنون أو بغيرها، فلما أُكِّدَ الفعل بالنون انحطَّ عن الأصل– الفعلِ غيرِ المؤكَّد– درجةً، لذلك جاز أن نقول: زيدًا اِضرِبْ، ولم يَجُزْ: زيدًا اضربنَّ.

المبحث الثالث

الأسماء التي لا تعمل فيما قبلها (كَمْ، وكأيِّن) نموذجًا

يدور الكلام في هذا المبحث على مطلبين:

١. كَمْ، ومنعُها ما بعدها من العمل فيما قبلها.

٢. كَأَيِّن، ومنعُها ما بعدها من العمل فيما قبلها.

المطلبُ الأول

كَمْ، ومنعها ما قبلها من العمل فيما بعدها

أولًا: موضعا(كَمْ):

(كَمْ)، اسمٌ مبنيٌّ على السكون، فهي " اسمٌ لوجود حدِّ الاسمِ وعلاماتِه فيها"[٢٨]، ويدل على اسميتها "الإسناد إليها، وعود الضمير عليها في نحو: كم رجلًا جاءك، ودخول حرف الجر عليها والإضافة إليها في نحو بكم رجلًا مررتَ، ورزقُ كَمْ نفسًا ضمِنت، وتسليط عوامل النصب عليها نحو: كم يومًا صمت، وكم فرسخًا سرت، وكم كانت دراهمك؟"[٢٩]

وقد بُنِيَتْ على السكون لأنها " لا تخلو إما أن تكون استفهامية، أو خبرية، فإن كانت استفهامية، فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبرية، فهي نقيضة "رُبَّ" لأنَّ "رُبَّ" للتقليل، و" كَمْ" للتكثير، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فبُنِيَتْ (كَمْ) حملًا على "رُبَّ". وإنما بُنيت على السُكون؛ لأنه الأصل في البناء"[٣٠].

أمَّا عن موضعي (كَمْ)، فيقول سيبويه :" اعلمْ أنَّ لِكَمْ موضعينِ: فأحدُهما

الاستفهامُ، وهو الحرفُ المستفهَمُ به، بمنزلة كيفَ وأينَ. والموضِعُ الآخرُ: الخبرُ، ومعناها معنى رُبَّ. وهي تكون في الموضعين اسمًا فاعلًا ومفعولًا وظرفًا، ويُبنَى عليها، إلا أنها لا تَصَرَّفُ تَصَرُّفَ يَوْم ولَيْلَة، كما أن حَيْثُ وأَيْنَ لا يتصرفان تصرف تَحْتَك وخَلْفَك، وهما موضعان بمنزلتهما، غير أنهما حروفٌ لم تتمكن في الكلام، إنما لها مواضع تلزمها في الكلام"(٣١).

ثانيًا: منعُ (كم) – بنوعيها– ما قبلها من العمل فيما بعدها:

لا تعملُ (كم) فيما قبلها لأنَّ لها حقُّ الصدارة، فـ(كم الاستفهامية) أشبهت حرف الاستفهام، وحرفُ الاستفهام له الصدارة ، و(كم الخبرية) أشبهت (رُبَّ) و(رُبَّ) مضارِعٌ للنفي، والنفي له صدرُ الكلام.

يقول ابن مالك:" أداة الاستفهام منبهة للمستفهم ومؤذنة بحاجة المستفهم إلى إبداء ما عنده، فنزلت مما في حيزها منزلة حرف النداء من المنادى في استحقاق التقدم، فلذلك امتنع تأخيرها ولزم تصديرها ولا فرق في ذلك بين كم وغيرها، فلذلك وجب رفع صاحب الضمير في نحو: زيدٌ كم ضربته، كما وجب في نحو زيد أين لقيته، وبشر متى رأيته.

والخبرية جارية مجرى الاستفهامية في وجوب التصدير فلذلك لا يجوز في نحو: زيدٌ كم دراهم أعطيته إلا الرفع، وهي أيضًا مساوية لها في وجوب البناء لتساويهما في مشابهة الحرف وضعًا وإبهامًا. وتنفرد الاستفهامية بتضمن معنى حرف الاستفهام، والخبرية بمناسبة رُبَّ إن قصدَ بها التقليل وهو الغالِب على رُبّ. ووقوع كم في حاليها مبتدأ ومفعولا ومضافا إليها كقولك: كم درهمًا لك، و (كم من فئةٍ قليلةٍ غلبتْ) وكم جزءًا قرأت، وكم رجالٍ صَحِبْتَ، وحاجةٌ كم قضيت، وتعليمُ كم من المشتغلين توليت. ووقوعها في حاليها ظرفا ومصدرا كقولك: كم فرسخًا سرت، وكم فراسخَ سرت، وكم طعنة طعنت، وكم طعناتٍ طعنت"(٣٢).

وقد كان لأبي حيَّان مناقشةٌ لكلام ابن مالك؛ وملخصها أن أبا حيَّان قد أخذ على ابن مالك بعضَ المآخِذ؛ منها:

تشبيهُهُ أحقيةِ (كم الاستفهامية) في الصدارة بأحقية أدوات الاستفهام في الصدارة، دون أن يبيِّنَ أنَّ من أدوات الاستفهام ما لا يلزم الصدر نحو: مَنْ، وما، وأيّ، في الاستثبات.

ومنها أيضًا قوله إنَّ كم الخبرية تجري مجرى الاستفهامية في وجوب التصدير؛ فيقول:" وأمَّا في الخبر فإنه ذكر أنَّ الخبرية تجري مجرى الاستفهامية في وجوب التصدير. وهذا الذي ذكره بالنسبة إلى أشهر اللغات، وأمَّا في بعض اللغات فإنه يجوز ألاَّ تتصدر، ويتقدمها العامل، فتقول: فككتُ كم عانٍ، وملكتُ كم غلامٍ، وهي لغة قليلة، وهذه اللغة كانت القياس لأنها بمعنى كثير، فإذا قلت: كم عانٍ فككتُ، فالمعنى: كثير من العُناة فككتُ، فكما يجوز: فككتُ كثيرًا من العُناة، هو الأصل، أعني تقديم العامل هنا، فكذلك كان ينبغي أن يجوز في كم الخبرية.

وهذه اللغة حكاها الأخفش. واضطُرِبَ في القياس عليها، فقيل: يقاس عليها، فيجوز: ملكتُ كم غلامٍ. وقيل: هي من القلَّة بحيث لا يُلتفت إليها. والأول هو الصحيح لأنها لغة، فينبغي أن يقاس عليها"(٣٣).

وأخذ أبو حيان على ابن مالك تناقضه في قوله بلزوم تصدر (كم)، ثم ذكره بعد ذلك أنها قد تكون مضافًا إليها؛ فيقول:" ويناقض قولَ المصنف إنما لزمت التصدير، قولُه –بعد حينٍ– ذكرُ مَحالَّ إعرابها: (ومضافًا إليها)، فإنها إذا كانت مضافًا إليها لم تلزم التصدير؛ إذ قد تقدَّمها ما عمل فيها وما انخفضت بسببه. وكذلك إذا دخل عليها حرف جرّ لم تلزم التصدير، نحو: بكم درهمٍ اشريتَ ثوبك؟ لأنه دخل عليها عامل يخفضها"(٣٤).

ولابن الحاجب لَمْحَةٌ بديعة في تعليل لزوم صدارة كَمْ وإنْ تقدَّمَ عليها الاسم

المضاف؛ فيقول:" ... ولا يُقالُ (مالُك كَمْ)، ولا تقع إلا في صدر الكلام عند البصريين، فلذلك لم تقع فاعِلَةً، ولا على صفةٍ يلزَمُ منها تقديمُ العاملِ إلا إذا كانت مضافًا إليها، **فإنه مُغْتَفَرٌ تقديمُ المضافِ عليها، إمَّا لأنَّهُ مُتَعَذَّرٌ تأخيرُهُ، وإمَّا لأن معنى الاستفهام يَنْسَحِبُ إليه، فتصيرُ الكلمتان للاستفهام**، فلمْ يَبْقَ إلا أن تقعَ مُبْتَدَأَةً أو معمولةً لفعلٍ بعدها، وتَعْرِفُ ذلك بأن تنظُرَ إلى ما وقع بعدها، فإن كان اسمًا خبرًا عنها وَجَبَ أن تكون مُبْتَدَأَةً، كقولك: (كَمْ مالُكَ) وشِبْهِهِ، وإنْ لمْ يكن اسمًا هو خبرٌ عنها وَجَبَ أن يكون ثَمَّةَ فِعْلٌ، فَتَنْظُرَ فإنْ كان مُسَلَّطًا على كَمْ وَجَبَ أنْ تكونَ معمولةً له على حَسَبِ ذلك التسليطِ مفعولًا به أو ظرْفًا أو مصدرًا، كقولك: كَمْ رجُلًا ضَرَبْتَ، وكَمْ يوْمًا ضَرَبْتَ زيدًا، وكم ضرْبةً ضَرَبْتَ زيدًا، وإنْ لم يكن مسلَّطًا عليه فلا يخلوا إمَّا أن يكونَ مُسَلَّطًا على ضميرِها تَسَلُّطَ المفعوليةِ أوْ لا، فإن كان الأوَّلُ فلكَ فيه وجهان، كمسألةِ: زيدٌ ضَرَبْتُه، مثالُه: كَمْ رجُلًا ضَرَبْتَهُ، إلا أنَّكَ إذا قدَّرْتَهُ منصوبًا وجبَ أن تُقَدِّرَ النَّاصِبَ متأخِّرًا عنها، فتقول: كم رجُلًا ضَرَبْتَ ضَرَبْتَهُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ من أنَّ لها صَدرَ الكلامِ، وإن لَمْ يكن مُسَلَّطًا عليها ولا على ضميرها وَجَبَ أنْ تكونَ مُبْتَدَأً، كقولك: كم رجُلٍ قامَ، وكَمْ رجُلٍ جاءك، وشِبْهِه..."[٣٥].

وقد لخصَّ أبو حيان مآخِذه على كلام ابن مالك عن لزوم تصدر (كم) في قوله:"... فكان ينبغي أن يقيِّد كلامَه فيها، فيقول: كم لَزِمت التصدير إلا إذا أُضيف إليها، أو دخل عليها حرف جر، أو كانت استفهامًا وعُطفت في الاستثبات، فإنه يجوز ألاَّ تتصدر. أو كانت خبرًا في اللغة الشُّهْرَى، وأمَّا في اللغة الأخرى فيجوز ألاَّ تتصدر"[٣٦].

ويرى الباحثُ أن هناك عِلَّةً أخرى تمنع عمل كم فيما قبلها؛ فـ(كم) تفتقر – دائمًا– إلى تمييز، سواء أكان ظاهرًا أو مقدَّرًا، يقول ابنُ مالك:" كَم: اسم لعددٍ مُبهم، فيَفْتقِرُ إلى مميِّز، لا يُحذف إلا لدليلٍ"[٣٧]، مثلُها في ذلك الافتقار مثل المضاف الذي يطلبُ مضافًا إليه، وكما أن المضاف إليه لا يتقدم على المضاف لأنه صار صِلةً له؛ أي جزءًا منه؛ فتمييزُ كم لا يتقدم عليها لأنه صار كالجزءِ منها.

المطلب الثاني

كَأَيِّن، ومَنْعُها ما بعدَها من العمل فيما قبلَها

أولًا: معنى كأيِّن:

يقول الجوهري في الصِّحاح:" كأيِّنْ معناها معنى كَمْ في الخبر والاستفهام. وفيها لغتان كأيِّنْ مثال كَعَيٍّ، وكائِنْ مثل كاعٍ. قال أُبَيُّ بن كعب لزِرّ بن حُبَيش: كأَيِّنْ تعدُّ سورةَ الأحزاب؟ أي كم تَعُدُّ. وتقول في الخبر: كأيِّنْ من رجل قد رأيتُ، تريد بها التكثير، فتخفض النكرةَ بعدها بمِنْ. وإدخال مِنْ بعد كأيِّنْ، أكثر من النصب بها، وأجْوَدُ..."(٣٨).

ويقول الزمخشري:" وفي معنى كم الخبرية كأيِّن. وهي مركبةٌ من كاف التشبيه وأيّ. والأكثر أن تستعمل مع مِنْ قال الله –عَزَّ وجَلَّ﴿**وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ**﴾. وفيها خمسُ لغات كَأَيِّنْ، وكاءٍ بوزن كاعٍ، وكَيْءٍ بوزن كَيْعٍ، وكَأَى بوزن كَعَى، وكَإٍ بوزن كَعٍ"(٣٩).

وهي مركبة من كاف التشبيه التي دخلت على (أيّ) الاستفهامية؛ يقول الرضيُّ:" وأمَّا (كأيِّنْ) فهو كاف التشبيه دخلت على (أيٍّ) التي هي في غاية الإبهام إذا قُطِعَتْ عن الإضافة"(٤٠)، ويقول السيوطي:" (كأيِّن) اِسْمٌ (كَكَمْ) فِي المَعْنى مركب من كَاف التَّشْبِيهِ وَأيّ الاستفهامية المنونة، وحُكِيَتْ وَلِهَذَا جَازَ الوَقْفُ عَلَيْهَا بالنُّون؛ لِأَن التَّنْوِين لما دخل فِي التَّرْكِيب أشبه النُّون الْأَصْلِيَّة وَلِهَذَا رُسم فِي الْمُصحف نونًا. وَمن وقف عَلَيْهَا بحذفه اَعْتبَر حكمَه فِي الأَصْل؛ وَهُوَ الْحَذف فِي الْوَقْف. وَقيل الْكَاف فِيهَا هِيَ الزَّائِدَة قَالَ ابْن عُصْفُور أَلا ترى أَنَّك لَا تُرِيدُ بهَا معنى تَشْبِيه قَالَ وَهِي مَعَ ذَلِك لَازِمَة كلزوم (مَا) الزَّائِدَة فِي (لَا سِيمَا) وَغير مُتَعَلقَة بِشَيْء كَسَائِر حُرُوف الجَرِّ الزَّوَائِد وَأي مجرور بهَا"(٤١).

وذهب أبو حيَّان إلى أنَّها قد تكون بسيطة غير مركَّبة؛ يقول:" وقال بعضُ أصحابنا– وقد قرَّرَ أنها مركبة من كاف التشبيه ومن أيٍّ الاستفهامية عن العدد، وصارت بمنزلة كم في الخبر والاستفهام– قال:" ويُحتمَلُ أن تكون بسيطة" انتهى.

وهو الذي كنتُ أذهبُ إليه قبل أن أقِفَ على قول هذا القائل إنه يحتمل أن تكون بسيطة. ويدلُّ على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات..."[٤٢].

وذكر أبو حيَّان كلامَ ابنِ خروفٍ في كأيِّن من أنها مركبة من كاف التشبيه، وأَيِّن(اسمٌ على وزن فَيْعِل)، فيقول الأندلسي:" وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من كاف التشبيه ومن أيِّن، وهو اسم على وزن فَيْعِل، فالنون من أصل الكلمة. ولم يُستعمل هذا الاسم مفردًا بل مركَّبا مع كاف التشبيه، وهو مبني على السكون من حيث استُعمل في معنى كم قبل.

وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ جَعْلَها مركبة مما استقرَّ في كلام العرب وعُرف معناه أَولى مِن جَعْلِها مركبة من كافِ الجر ولفظٍ لم يَستَقرّ في كلامهم، ولا عُرف له معنًى"[٤٣].

وقد وافق ابنُ هشامٍ الفريقَ الذي يرى تركيب (كأيِّن) من كاف التشبيه ، وأيٍّ الاستفهامية؛ فيقول موضحًا ما تخالف فيه (كأيِّن) (كَمْ):" ... أنها مركَّبَةٌ، وكم بسيطة على الصحيح، خلافًا لمن زعم أنها مركبة من الكاف وما الاستفهامية، ثم حُذِفَتْ أَلِفُها لدخول الجارِّ، وسكنت ميمُها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب"[٤٤].

وذهب سيبويه إلى أن كأيِّن " معناها معنى رُبَّ"[٤٥]، وليست بمعنى (كَمْ)، وقد تَبِعَ السيرافيُّ سيبويه في مذهبه؛ فيقول:" قال سيبويه: وكأيٍّ معناه معنى (رُبَّ). وقال الفرَّاء: معناها (كَمْ). وكثر استعمال النحويين– من البصريين والكوفيين– تفسيرَها بكم.

والذي قال سيبويه أصبح[٤٦]؛ لأن الكافَ حرفٌ دخوله على ما بعده كدخول

(رب)، و(كم) في نفسها اسم، وأنت تقول: كم لك؟ ولا تقول كأيٍّ لك. كما لا تقول: رُبَّ لكَ"[٤٧].

واعترضَ الرضَّيُّ على مذهب سيبويه والسيرافي، فكأيِّن عنده بمعنى (كَمْ)، يقول مُعلِّقًا على كلام السيرافي:" وليس بدليلٍ واضحٍ، لأن (كَمْ) لكثرةِ استعمالها، دون "كأيِّن"، جاز حذف مُمَيِّزِها، وأمَّا "رُبَّ" فحرف جرٍّ، لا يُحذَفُ مجرُورُهُ"[٤٨].

ثانيًا: تمييزُ كأيِّنْ:

يقول سيبويه مشبِّهًا تمييزَ (كأيِّن) بتمييز كم الاستفهامية:" وكذلك كأيّنْ رجلًا قد رأيتُ، زعم ذلك يونس، وكأين قد أتاني رجلًا..."[٤٩]. ويروي سيبويه عن يونس أن العربَ يستخدمون حرف الجر (مِنْ) مع (كأيِّن) ، وقد كَثُرَ ذلك في كلامهم؛ يقول:" إلا أنَّ أكثرَ العرب إنما يتكلمون بها مع مِنْ، قال عز وجل﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ ﴿٤٨﴾﴾[٥٠]. وقال عمرو بن شأس[٥١]:

وكائنْ رَدَدْنَا عنكُمُ مِن مُدجَّجٍ ... يجيء أَمامَ الألفِ يَردَى مُقَنَّعا[٥٢]

فإنما ألزموها (مِنْ) لأنها توكيدٌ، فجُعِلَتْ كأنها شيءٌ يَتِمُّ به الكلامُ، وصار كالمثل. ومثل ذلك: ولاسيَّما زيدٍ، فرُبَّ توكيدٍ لازمٌ حتى يصير كأنَّه من الكلمة وكأيّنْ معناها معنى رُبّ. وإن حذفتَ مِن وما فعَرَبِيٌّ.

وقال: إن جرَّها أحدٌ من العرب فعسى أن يجرها بإضمار مِنْ كما جاز ذلك فيما ذكرنا في كم.

وقال: كذا وكأيِّن عملتا فيما بعدهما كعمل أَفْضَلِهم في رجل حين قلتَ: أَفْضَلُهم رَجُلًا، فصار أيٌّ وذا بمنزلة التنوين، كما كان هُم بمنزلة التنوين.

وقال الخليل رحمه الله كأنهم قالوا: له كالعدد درهما، وكالعدد من قرية. فهذا

تمثيلٌ وإن لم يُتكلّم به.

وإنما تجيء الكاف للتشبيه، فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد. من ذلك قولُك: كأنَّ، أدخلتَ الكافَ على أنَّ للتشبيه"(٥٣).

ويُفْهَمُ من كلام سيبويه السابق أن كأيِّن تُسْتَخدَمُ في الاستفهام، ومنه قولهم: كأيِّن رجلًا قد رأيتُ، وكأيِّن قد أتاني رجلًا.

وقد أكدَّ ابنُ مالك أنَّ كأيِّن قد يُسْتَفْهَمُ بها؛ فيقول في الفرق بين كأيِّن وكذا:"... وانفردت كأيِّن أيضًا بأنَّها قد يُسْتَفهمُ بها، كقول أُبَيِّ بن كعبٍ –رضي الله عنه– لعبد الله :" كأيِّن تقرَأُ سورة الأحزاب، أو كأيِّن تعدُّ سورة الأحزاب؟ فقال عبد الله: ثلاثًا وتسعين. فقال أُبيُّ: قط"(٥٤)، أراد ما كانت كذا قط"(٥٥).

وتمييز كأيِّن يكون منصوبًا –كما سبق– والأكثر فيه أن يكون مجرورًا بحرف الجرِّ (مِنْ)، وقد وضَّح ابنُ مالك عِلَّة جرِّ تمييز كأيِّن بحرف الجرِّ؛ فقد ذكر النحاةُ أن كأيِّن معناها معنى كم الخبرية؛ وكم الخبرية تجرُّ تمييزها بإضافته إليها في أرجح الآراء؛ فَلِمَ لَمْ تَجُرّ كأيِّن تمييزَها بالإضافة؛ يقول ابنُ مالك:" ... معنى كأيّن وكذا كمعناها(٥٦)، فكان حقهما أن يضافا إلى مميزهما كما تضاف كم التي تساويها في المعنى، لكن منع من إضافة كأيِّن أنها لو أُضِيفَتْ لزم نزعُ تنوينها وهي مستحقة للحكاية، لأنها مركَّبة من كاف التشبيه وأيّ، فكانت بمنزلة بِزَيْدٍ مسمًّى به، فإنه يلزم أن يجرى مجرى الجملة المُسَمَّى بها في لزوم الحكاية والمحافظة على كلِّ جزء من أجزائها..."(٥٧).

وذهب ابن عصفور إلى أنَّ تمييز كأيِّن يلزمُهُ حرف الجر (مِن)؛ يقول:" وأمَّا كأيِّن، فمعناها معنى كم الخبرية، إلا أنَّ تمييزَها يلزمُه مِنْ، ويجوز الفصلُ بينها وبينه بالجمل فتقول: (كأَيٍّ جاءني من رَجُلٍ)"(٥٨).

واعترض ابنُ مالك على كلام ابن عصفور في لزوم (مِنْ) تمييزَ كأيِّن،

فيقول في توضيح الفروق بين كم وكأيِّن:" أنَّ مُمَيَّزها مجرورٌ بـ(مِنْ) غالبًا، حتى زعم ابنُ عصفور لزوم ذلك، ويَرُدُّهُ قولُ سيبويه: "وكأيِّن رجلًا قد رأيت، زعم يونس ذلك، وكأيِّن قد أتاني رجُلًا، إلا أنَّ أكثرَ العرب لا يتكلمون به إلا مع مِنْ" انتهى"(٥٩).

وقد ذكرَ الرضيُّ في شرحه على الكافية، أنَّه لم يعثر على منصوبٍ بعد كأيِّن؛ يقول:" ولم أعثُرْ على منصوبٍ بعد كأيِّن"(٦٠).

فتمييزُ كأيِّن– إذن– يجوز فيه النصبُ، ومنه قول الشاعر(٦١):

اِطْرُدِ اليأسَ بالرَّجا فكأيِّن آمِلًا حُمَّ أَمْرُهُ بعد يُسْرِ

وقول الآخَر(٦٢):

وكائِنْ لنا فَضْلًا عليكم ونعمةً قديمًا، ولا تَذْرُونَ ما مَنَّ مُنْعِمِ

والأكثرُ في تمييز كأيِّن الجرُّ بحرف الجرِّ مِنْ؛ وفي ذلك كثير من الشواهد؛ منها قولـــه تعـــالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿٤٨﴾﴾(٦٣)، وقوله تعالى:﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾(٦٤).

ويروي السيرافي عن المبرد عِلَّةَ جرِّ تمييز كأيِّن بحرف الجر مِنْ؛ فيقول:" وقد كثر في كلام العرب وقوعُ (مِنْ) بعدها، وإنما اختارت العرب أن يتكلموا بها مع (مِنْ) فيما ذكر أبو العباس محمد بن يزيد أنه إذا قال: كأيِّن رجلًا أهلكتُ، جاز أن يكون رجلًا نصبًا بكأيٍّ، فيكون واحدٌ في معنى جميع، ويجوز أن تجعل، كأيٍّ ظرفًا، كأنه قال: كأيٍّ مرةً، وتنصب رجلًا بأهلكتُ، فيصير واحدا في معنى نفسه. فإذا أدخلت (مِنْ) صار واحدًا في معنى (جميع) ويخرج أن يكون واحدًا في معنى نفسه"(٦٥).

ويُعَلِّقُ أبو حيَّان على كلام المُبَرِّد؛ فيقول:" وهذا الذي قاله أبو العباس مبنيٌّ

على أنه هل يجوز حذف تمييز كأيِّن أم لا يجوز؟ وإيراد النحويين كلام أبي العباس من غير اعتراض عليه في تقدير حذف التمييز دليل على جوازه.

وقال صاحب البسيط: (وأمَّا حذفه فضعيف فيه لِلُزوم مِنْ؛ لأنه حذفُ عامل ومعمول) انتهى.

ومَن يقول بجواز حذفه لا يلتزم أنه حُذف وهو مجرور بِمِنْ، بل حُذف وهو منصوب كما حُذف من كم الاستفهامية وهو منصوب. ولا يُحفَظ جرُّ التمييز بعد كأيِّن، فإن جاء كان بإضمار مِن، وهو مذهب الخليل والكسائي. ولا يُحمل على إضافة كأيِّن كما ذهب إليه ابن كسيان لِما تقدَّم مِن أنه لا يجوز إضافة كأيِّن إلى ما بعدها. وقال س: (وقال إنْ جَرَّها أحدٌ من العرب فعسى أن يَجُرَّها بإضمار مِن) انتهى.

وقال ابن خروف: (يكون في مميَّزها النصبُ، ويجوز الجرُ بِمِنْ وبغير مِنْ، بفصل وبغير فصل، ومعناها التكثير، ولها حكم كم الخبرية في جميع أحوالها)"[٦٦].

ثالثًا: منعُ كأيِّن ما بعدها من العمل فيما قبلها:

من المعلوم أنَّ (كأيِّن) قد أُلحِقَتْ ب(كَمْ) فيجري عليها الكثيرُ من أحكام كم. يقول ابنُ هشام في المغني إنَّ كأيِّن توافقُ كَمْ في خمسة أمورٍ: الإبهامُ، والافتقارُ إلى التمييز، والبناءُ، ولزومُ التصدير، وإفادةُ التكثير تارة وهو الغالبُ ، والاستفهام أخرى وهو نادرٌ[٦٧]. وما يهمُّ البحث هنا في هذه الموافقات أمران؛ لزومُ التصدير، والافتقارُ إلى التمييز.

أمَّا عن لزوم التصدير؛ فكأيِّن مثلُ كم لها الحقُّ في الصدارة؛ فلا تتقدم عليها العوامل؛ ولا يتقدم عليها حرفُ الجرِّ– في أحسن الآراء– يقولُ ابنُ مالك:" وانفردتْ كأيِّنْ بموافقة(كَمْ) في لزوم التصدير فلا يعملُ فيها ما قبلها..."[٦٨].

ويُعَلِّقُ أبو حيَّان على كلام ابن مالك؛ فيقول:" وقوله وتنفرد مِن كذا بلزوم

التصدير يعني أنَّ كأيَّن تلزم الصدر، بخلاف كذا، فإنه لا يُلتزم فيه التصدير، بل يجوز أن تتقدم عليها العوامل، وقد تقدَّم في تمثيل ابن عصفور أنه يدخل عليها حرف الجر، فمثّل بقوله: بكأيِّن مِن رجلٍ مررتُ وقد تقدَّم ابنَ عصفور إلى ذلك ابنُ قتيبة، فقال في (الكتاب الجامع) له في النحو:"كأيِّن. بمعنى كم، تقول: بكأيَّن تبيعُ هذا الثوب؟ أي: بكَمْ تَبيعه؟".

وقال ابن تقي:(كأيَّن) أصلها أيٌّ التي يُسأل بها عن كل شيء، فلمَّا دَخلت الكاف عليها لزمت بجملتها العدد، وزالَ معنى الاستفهام منها، فكان الأصل: كأيَّ عددٍ عددُ دراهمك؟ ثم حذفوا الثاني، ونَوَّنوا، ورَكَّبوا، وغَلَّبوا الاسمية، وصارت لا يعمل فيها ما قبلها؛ لأن أحد جزأيها في الأصل استفهام" انتهى"[٦٩].

ولافتقارِ كأيِّن إلى تمييزٍ، مثلها في ذلك مثل كَمْ، صارت مع مميزها كالجزء الواحد، فلا يجوز أن يتقدم عليها معمولها، فهي لا تعمل في شيء قبلها، وتمنع ما بعده من العمل فيما قبلها لأحقيتها في الصدارة.

النتائج:

يمكن القول – في نهاية هذا البحث– إنَّ الدِّلالة والتراكيب لا يمكن دراستهما منفصلين عن بعضهما، فقد أدَّت الدلالةُ في هذا البحث دورًا بارزًا، وكان لها أثرٌ بالغُ الأهمية في توضيح وتفسير عِلل منع العامل من العمل فيما قبله.

فهناك عِلتان رئيستان منعت العامل من العمل فيما قبله؛ الأولى: أحقيةُ الصدارة؛ فمثلًا (كم وكأيِّن) منعت من العمل فيما قبلها لأنَّ لها الحقُّ في الصدارة، فلا يتقدم عليها تمييزها، وكذلك بعضُ الأدوات مثل: ما النافية، ولا النافية الواقعة في جواب القسم؛ فهي تمنع ما بعدها من العمل فيما قبلها؛ لأن لها الصدر. والعِلَّة الأخرى؛ ضعف العامل عن العمل متأخِّرًا كما هو الحال في الفعل المؤكَّدِ بالنون؛ فهو فرعٌ على الفعل غير المؤكَّد؛ والفروع تنحطُّ درجةً عن الأصول، فلا تتصرف تصرفها.

وإذا نظرنا إلى حقيقة هاتين العلَّتين نجد أنهما متصلتان بالجانب الدلالي؛ فالصدارة تعني الاهتمام بالمُقدَّمِ لأنه يؤثر في معنى الكلام، فإذا خرج شيء من حيِّزه خرجَ من حيِّز الاهتمام، فعلى سبيل المثل؛ فالعل المؤكد بالنون، إنما أكَّدَ للعناية والاهتمام بتأكيد معنى الفعل، فلو قلتَ: زيدًا اضربنَّهُ، كأنَّكَ تولي زيدًا العناية والاهتمام، ومع ذلك فقد جعلت الفعلَ مؤكَّدًا وهذا يعني أنَّكَ تولِيهِ العناية والاهتمام، فينتجُ لَبسٌ، وتَنافُر دلالي في الجملة؛ والمخرجُ من هذا التنافر، يكون بمنع تقديم معمول الفعل المؤكَّدِ بالنون عليه، لكي يتضح للمتلقي أنَّك إنما تَهتم بالفعل (الضَرْب)، وليس المفعول (الشخص المضروب). وهذا ما أكَّده سيبويه حينما قالَ:"... كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانُهُ أهمُّ لهم، وَهُمْ ببيانِهِ أَعْنَى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم".

فالعوامل التي لا تعمل فيما قبلها، كثيرة ومتنوعة بين الأسماء والأفعال

والحروف؛ وقد اخترتُ منهما بعض النماذج لأعرض لها في هذا البحث؛ وقد اتضح الجواب عن إشكالية البحث، فقد أشرتُ إلى عددٍ من العوامل التي لا تعمل فيما قبلها، والعوامل التي تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها، ثم وضحتُ آراء النحاة في هذه العوامل من حيث علل المنع، والخلاف في المنع، ووضحتُ أثر الجانب الدلالي في الصنعة النحوية، وربطتُ بين الجانب الدلالي والعلة النحوية.

الهوامش

(١) الأصول في النحو، ٢/٢٣٥.

(٢) انظر، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، ط١، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م، ١/١٧٢،١٧٣.

(٣) انظر، مغني اللبيب، ت: د. عبد اللطيف الخطيب، ٣/٢٨٣، وما بعدها. ورصف المباني صـ٢٥٧ وما بعدها، والجنى الداني صـ٢٩٠ وما بعدها.

(٤) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك، انظر: الكتاب ٢/٢٩٦، والأصول في النحو ١/٩٦.

(٥) انظر، رصف المباني، صـ٢٥٨.

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، ١٩٩٨م ، ٢/١٣٧.

(٧) أي إذا لم تقع في صدر الجواب فلا صدارة لها، ويجوز وقوعها في أثناء الكلام.

(٨) البيت من شواهد سيبويه، من البسيط، وهو للمُتَلَمِّس، وعَجُزُه:

a. **والحبَّ يَأْكُلُهُ في القَرْيَةِ السُّوسُ**

b. انظر: الكتاب، ١/٣٨.

(٩) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب، ٢/١٠٠،١٠١.

(١٠) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، د.ط، المكتبة التوفيقية، مصر ، ٢/٦١١.

(١١) المصدر السابق، ٣/١٣١.

(١٢) الطور، الآيات من ٧:٩.

(١٣) الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف(السمين الحلبي)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، د.ط، دار القلم، دمشق ، ١٠/٦٤،٦٥.

(١٤) الطارق، الآيات ٨:١٠.

(١٥) تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٩٩٣م ، ٨/٤٥٠.

(١٦) يوسف، الآية٣٢.

(١٧) الجَنَى الدَّاني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٩٩٢م ، صـ١٤١.

(١٨) النحو الوافي، أ. عباس حسن، ط١٥، دار المعارف، مصر ، ١٦٩/٤.

(١٩) البيت من الكامل، بلا نسبة، انظر: الجنى الداني، صـ١٤٣. ومغني اللبيب،٤٤٤/١.

(٢٠) انظر، الجنى الداني، صـ١٤٣.

(٢١) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط١، عالم الكتب، ٢٠٠٠م ٣٣٦/١.

(٢٢) الكتاب، سيبويه، ٣٤/١.

(٢٣) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: أ. محمود محمد شاكر، ط٣، مطبعة المدني بالقاهرة، ١٩٩٢م ، صـ١٠٧.

(٢٤) ألفية ابن مالك، طبعة دار التعاون، صـ١٠.

(٢٥) الألفية، صـ٢٦.

(٢٦) الألفية، صـ٣٤.

(٢٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، د.ط، المكتبة التوفيقية، مصر ، ١٠٠/١.

(٢٨) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م ، ٣١٤/١.

(٢٩) شرح التسهيل، ٢/ ٤١٨.

(٣٠) أسرار العربية، أبو البركات بن الأنباري، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٩٩٩م ، صـ١٦٥.

(٣١) الكتاب، سيبويه، ١٥٦/٢.

(٣٢) شرح التسهيل، ٤٢٢،٤٢١/٢.

(٣٣) التذييل والتكميل، ١٠/ ٣٥،٣٤.

(٣٤) المصدر السابق، ١٠/ ٣٥.

(٣٥) الإيضاح في شرح المُفَصَّل، ابن الحاجِبْ، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، ط١، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٥م، ٥٠٣،٥٠٢/١.

(٣٦) التذييل والتكميل ، ١٠/ ٣٥.

(٣٧) المصدر السابق ، ٥/١٠.

(٣٨) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: د. أحمد عبد الغفور عطا، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م،(كأيِّن)، ٥٣/٨.

(٣٩) المُفَصَّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت– لبنان، ١٩٩٣م ، صـ٢٢٤.

(٤٠) شرح الرضي على الكافية، ٨٦/٤.

(٤١) همع الهوامع، ٦٠٤/٢.

(٤٢) التذييل والتكميل، ٤٧/١٠.

(٤٣) المصدر السابق، ٤٧/١٠.

(٤٤) مغني اللبيب، تحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب، ٥٢/٣.

(٤٥) الكتاب، سيبويه، ١٧١/٢.

(٤٦) هكذا في النص، وربما تكون أصَحُّ.

(٤٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ٤٩٦/٢.

(٤٨) شرح الرضي على الكافية، ١٠٤/٤.

(٤٩) الكتاب،١٧٠/٢.

(٥٠) سورة الحج، الآية ٤٨.

(٥١) البيت من الطويل، لعمرو بن شأسٍ، انظر: الكتاب، ١٧٠/٢.

(٥٢) المدجج: اللابس السلاح تامًّا. يردى: يمشي الرديان؛ وهو من ضربٌ من المشي فيه تبختُرٌ. والمقنع: المتغطي بالسلاح مما يوضع على الرأس؛ كالبيضة والمغفر. والشاهد فيه استعمال (كائن) بمعنى كم الخبرية مع الإتيان بـ(مِنْ) الجارَّة بعدها.

(٥٣) الكتاب، سيبويه، ١٧١،١٧٠/٢.

(٥٤) هذا نصُّ الحديث في مسند الإمام أحمد:" حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ، حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ زِرٍّ، قَالَ: قَالَ لِي أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: "كَأَيِّنْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ؟ أَوْ كَأَيِّنْ تَعُدُّهَا؟ " قَالَ: قُلْتُ لَهُ: ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ آيَةً، فَقَالَ: "قَطُّ، لَقَدْ رَأَيْتُهَا وَإِنَّهَا لَتُعَادِلُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَلَقَدْ قَرَأْنَا فِيهَا: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"، وفيه أن الكلام يدور بين (زِرٍّ بن حُبَيْشٍ) و(أُبَيِّ بن كَعْبٍ) رضي الله عنهما، وليس موجها إلى عبد الله بن مسعودٍ – رضي الله عنه– كما جاء في نصِّ ابن مالك وخرَّجَه

المحقق في الحاشية.انظر، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. شعيب الأرناؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م، ٣٥/ ١٣٤. وانظر أيضًا، السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مركز هجر للبحوث والدراسات، ٢٠١١م، ١٤٩/١٧.

(٥٥) شرح التسهيل، ٤٢٣/٢.

(٥٦) يقصد كم الخبرية.

(٥٧) شرح التسهيل، ٢/ ٤٢٣.

(٥٨) المُقَرَّب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجوادي، د. عبد الله الجبوري، ط١، ١٩٧٢م، الناشر غير معروف، ٣١٣/١.

(٥٩) مغني اللبيب، تحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب، ٥٣،٥٢/٣.

(٦٠) شرح الرضي على الكافية، ١٠٤/٤.

(٦١) البيت مجهول القائل، من بحر الخفيف، انظر شرح التسهيل،٤٢٣/٢. وذكره ابن هشام برواية أخرى لشطره الثاني:

أ- آمِلًا حُمَّ **يُسْرُهُ** بعد عُسْرِ

ب- انظر، مغني اللبيب، تحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب، ٥٣/٣.

(٦٢) البيت للأعشى الكبير ميمون بن قيس، من الطويل، ومطلع القصيدة:

أ- ألا قُلْ لِتَيَّا قَبْلَ مِرَّتِها اِسْلَمي تَحِيَّةَ مُشْتاقٍ إليها مُتَيَّمِ

ب- انظر، ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، ت: د. محمود إبراهيم الرضواني، ط١، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر،٢٠١٠م، القصيدة رقم١، ٣١٣/١٥. والبيت بلا نسبة في المُغني، انظر: مغني اللبيب، تحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب، ٥٤/٣.

(٦٣) سورة الحج، الآية ٤٨.

(٦٤) سورة آل عمران، الآية ١٤٦.

(٦٥) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ٤٩٥/٢.

(٦٦) التذييل والتكميل، ٥١/١٠.

(٦٧) انظر، مغني اللبيب، تحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب، ٥١،٥٠/٣.

(٦٨) شرح التسهيل،٤٢٣/٢.

(٦٩) التذييل والتكميل، ٥٢/١٠.

المصادر والمراجع

١. أسرار العربية، أبو البركات بن الأنباري، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٩٩٩م.

٢. الأصول في النحو، أبوبكر بن السَّرَّاج، ت: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٣. ألفية ابن مالك، جمال الدين بن مالك، طبعة دار التعاون.

٤. أمالي ابن الحاجب، جمال الدين ابن الحاجب، ت:د. فخر صالح سليمان، دار عمار، الأردن، ١٩٨٩م.

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، ط١، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م.

٦. الإيضاح في شرح المُفَصَّل، ابن الحاجِبْ، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، ط١، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٥م.

٧. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار كنوز إشبيليا.

٨. تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٩٩٣م.

٩. الجَنَى الدَّاني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٩٩٢م.

١٠. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، د.ط، المكتبة التوفيقية، مصر.

١١. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٢. الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف(السمين الحلبي)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، د.ط، دار القلم، دمشق.

١٣. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: أ. محمود محمد شاكر، ط٣، مطبعة المدني بالقاهرة، ١٩٩٢م.

١٤. ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، ت: د. محمود إبراهيم الرضواني، ط١، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر،٢٠١٠م.

١٥. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد عبد النور المالَقيّ، تحقيق د. أحمد محمد الخرَّاط، ط٣، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٢م.

١٦. السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مركز هجر للبحوث والدراسات، ٢٠١١م.

١٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، ١٩٩٨م.

١٨. شرح التسهيل، جمال الدين بن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م.

١٩. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط١، عالم الكتب، ٢٠٠٠م.

٢٠. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ت: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠٠٨م.

٢١. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: د. أحمد عبد الغفور عطا، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

٢٢. الكتاب، سيبويه، تحقيق: أ. عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.

٢٣. اللَّمات، أبو القاسم الزَّجَّاجي، ت: د. مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

٢٤. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.

٢٥. المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، ت:د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٧م.

٢٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. شعيب الأرناؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م.

٢٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب، ط١، مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٢٨. المُفَصَّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت– لبنان، ١٩٩٣م.

٢٩. المُقَرَّب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجوادي، د. عبد الله الجبوري، ط١، ١٩٧٢م، الناشر غير معروف.

٣٠. النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، ت: د. محمد عبد القادر أحمد، ط١، دار الشروق، ١٩٨١م.

٣١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، د.ط، المكتبة التوفيقية، مصر.

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-eighth year · Founded in 1974

Vol. 73 March 2022
Issn: 2536-9504
Online Issn :(2735-5233)